الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر في ضيافة "الأيام"

ناصَر فلسطين وشجب هيمنة الغرب وديمقراطيته الأوليغارشية منتصرا لقيم العدالة

كتب في الفلسفة والسياسة والقانون والعلاقات الدولية، وعمل مستشارا للأمم المتحدة، واعتبر أحد أهم فلاسفة العالم اليوم بسبب شهرته الكونية والطبيعة الأخلاقية والإنسانية لمواقفه وتحليلاته.

لقد أنزل الفلسفة من السماء إلى الأرض، وجعل فكره في خدمة الإنسان وجودا وفكرا وعلاقات مع أخيه الإنسان ومع المحيط، أفرادا وجماعات. يعد الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر، الرئيس السابق لكلية الفلسفة بجامعة إنزبروك ورئيس المنظمة العالمية للتقدم بفيينا، أحد أبرز الفلاسفة الغربيين بحكم تعدد مجالات تخصصه، بين الفينومينولوجيا والفلسفة السياسية والقانونية. يعتبر أبرز المؤوّلين الجادين لفكر وفلسفة مارتن هيدجر. ويقول عنه مترجم العديد من مؤلفاته المفكر المغربي حميد لشهب المقيم بالنمسا منذ ما يفوق 30 سنة: "ما يميز الفيلسوف هانس كوكلر عن باقي الفلاسفة الغربيين الحاليين هو اهتمامه الخاص بالحوار بين الثقافات الغربية وثقافات قارات وبلدان أخرى، وبالخصوص بالعالم الثالث. وقد قاده هذا الاهتمام إلى وعي ميكانيزمات اشتغال السياسات الغربية وإرادة هيمنتها والرغبة في الاستمرار في استغلال خيرات العالم الفقير والتأثير المباشر في سياساته، بل إملائها في أفضل الظروف وفرضها بالقوة في الكثير من الأحيان. ونتيجة هذا هو بناء كوكلر لفلسفة متضامنة كليا مع المستضعفين في العالم، في القارات الخمس، بأبعاد نقدية عميقة للممارسات الغربية على أرض الواقع والمطالبة في كتاباته ومواقفه بتطبيق مبدأ العدل أو العدالة والمساواة بين البشر، لتحقيق السلام في هذا العالم".

صدر للبروفيسور كوكلر أكثر من 700 مؤلف ودراسة ومقالة في منابر عالمية متعددة، تُرجمت الكثير منها إلى لغات متعددة، ويعتبر من الوجوه الفلسفية الغربية الحاضرة بقوة في الساحة الثقافية العالمية، أسس المنظمة العالمية للتقدم بفيينا عام 1972، وكان بين 2003 و2008 عضوا في المجلس الاستشاري الدولي للجنة الأمم المتحدة للديمقراطية.

أما الكتاب الذي نقدمه اليوم فهو سيرة حوارية للمسار الفكري والنقدي للبروفيسور هانس كوكلر، صدر هذا الأسبوع تحت عنوان "هكذا تكلم كوكلر"، أنجز الحوار / السيرة حميد لشهب وقدم له الكاتب ياسين عدنان. وبمناسبة زيارة هانس كوكلر الذي ظلت تربطه علاقات عميقة بالراحل عبد الرحمان اليوسفي ومحمد علال سي ناصر ومحمد سبيلا، للمغرب، انفردت "الأيام" بلقائه وأجرت معه حوارا مفصلا حول قضايا عديدة ندرجه ضمن هذا الملف.

إعداد : زينب مركز

zaraaa10@hotmail.fr

حوار الثقافات اليوم أكثر صعوبة

أصبح حوار الثقافات، الذي يستحق هذا الاسم، أكثر صعوبة في العقود القليلة الماضية، وهي صعوبة ناتجة عن العولمة غير المنضبطة من جهة، والسياسة الخارجية العدوانية للدول التي رأت نفسها منتصرة في الحرب الباردة من جهة أخرى. عندما ألقيت خطابي الرئيسي حول حوار الحضارات في جامعة إنسبروك في أكتوبر 1972، كان الصراع بين الشرق والغرب، بين العالم الاشتراكي والرأسمالي، هو العنصر الحاسم في العلاقات الدولية. كانت فكرة الحوار بين الثقافات جديدة في ذلك الوقت وتم استقبالها أيضا بشكل محايد وإيجابي نسبيا في الأوساط السياسية والدبلوماسية، وهذا ما تمكنت من اكتشافه في جولتي العالمية عام 1974.

منذ نهاية المواجهة الإيديولوجية بين القوتين العظميتين في ذلك الوقت، تم إطلاق كليشيهات ثقافية جديدة للعدو، وكانت مناقشات مفتوحة وغير متحيزة بين ممثلي وجهات نظر وقيم مختلفة – خاصة في مجال الهوية الدينية – محفوفة بالمخاطر مع خطر الفشل أكثر من ذي قبل. إن محاولة الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، وضع بصمتها على العالم بأسره، وبشكل خاص على العالم الإسلامي، وفرض النموذج الغربي للدولة والحياة على الشعوب بالقوة، هو «تحالف الحضارات»، كما وصفتها الأمم المتحدة التي روجت لها وفقدت مصداقيتها بسببها أعقاب أحداث عام 2001.

كيف يمكن أن يثق المرء بالدول التي – باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان – تتدخل بالعنف في العالم الإسلامي وتزعزع استقرار مناطق بأكملها، وهي التي تدّعي صداقة الشعوب «مجموعة الأصدقاء Group of Friends»، كما يسمى ذلك رسميا في لغة الأمم المتحدة.

لقد أدت الشبكات العالمية المتزايدة بسرعة في مجال الأعمال وتدفقات الاتصالات إلى ظهور تصميمات عالمية وأنظمة قيمة مختلفة تمامًا، إذا جاز التعبير، في نفس الوقت وفي نفس المكان، مما يثير قلق الكثير من الناس ويفوق إمكانياتهم. إذا أراد المرء تجنب فشل الحوار – الذي لا بديل عنه كأساس للتعايش السلمي – فيجب عليه أن يتخذ تدابير مضادة لما يجري حاليا. ويتطلب هذا – على الصعيد الدولي نبذ أي شكل من أشكال الإمبريالية الأيديولوجية ومحليا – نهجا «واقعيا» للتنوع يميز بين الإدماج (السياسي والاجتماعي) والاستيعاب Assimilation (الثقافي). هناك مشكلة أخرى مهمة للغاية، تتمثل في كون المناخ متعدد الثقافات قد تسمم، ليس فقط بين الدول ولكن أيضا داخليا من خلال سياسة التبشير وإعادة التربية العنيفة للعالم غير الغربي من طرف الغرب. ستكون إعادة بناء الثقة هنا مهمة عبثية.

مشاركة الشعوب المهمشة في التبادل العالمي للأفكار

لقد فرض العالم الغربي المصنع لقرون إرادته على شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ولم يستغل البلدان في إطار الاستعمار فحسب، بل حاول أيضا تصدير نظام قيمه المجتمعية إلى جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان، بعد نهاية الحقبة الاستعمارية، أن تشارك الشعوب المهمشة حتى الآن وثقافاتها في التبادل العالمي للأفكار على قدم المساواة. ما هو «تقدمي» أو «إنساني» أو «مقبول» اجتماعيًا بشكل عام لا يجب تعريفه وتحديده في باريس أو لندن أو واشنطن وحدها. هنا تكتسب المبادرات في البلدان التي كان المرء يسميها سابقا بـ «العالم الثالث» أهمية خاصة – خاصة الآن – ذلك أنه وعلى الرغم من انتهاء الاستعمار رسميًا وقانونيًا، إلا أن العالم المتعجرف هو الذي يحدد المعايير الغربية للعالم، ويريد أن يفرضها معيارا ملزما للدول الضعيفة، دون الكف عن استعمار هذه الأخيرة.

توجد في بلدان الغرب أيضا شخصيات تدعو إلى التعاون العالمي على قدم المساواة وترفض الوصاية الثقافية. لكنهم، وهذه قاعدة عامة، لا ينتمون إلى المؤسسة الحاكمة وغالبا ما يتم استبعادهم من المناقشات في وسائل الإعلام، بل تستهدف مصداقيتهم عن عمد. يتعلق الأمر إذن بمثقفين ومجموعات المجتمع المدني القادرين على رؤية السياقات التاريخية الأشمل والذين يسعون جاهدين للتشكيك في استراتيجيات السياسة الغربية التي تقودها القوة. في منظمة التقدم الدولية سعينا للتواصل مع هذه الشخصيات والمنظمات وأطلقنا بشكل متكرر مشاريع تدين الممارسات غير العادلة للغرب، وفي هذا الإطار قمنا أيضا – بالتعاون مع اليونسكو – بنشر «نظام عالمي جديد للمعلومات والاتصالات».

شروط بناء حوار سياسي واقتصادي

إن مجالات السياسة والاقتصاد – الدولية والوطنية – هي بطبيعتها مدفوعة بالمصالح. وهذا الأمر واضح أيضا في القول المنسوب إلى المستشار الألماني بسمارك، وأحيانا لديغول، القائل بأن الدول ليس لها أصدقاء، بل مصالح فقط. بعبارة أخرى: التحالفات السياسية والاقتصادية «الصداقات» تكون انتهازية دائما. لا تدوم للأبد، بل تتغير وفقا لمجموعة المصالح ذات الصلة. ولهذا السبب بالتحديد، تتمتع الثقافة بأهمية خاصة في العلاقات بين الدول، لأنها – على عكس السياسة أو الاقتصاد – ليست عابرة ومؤقتة، ولكنها – كعنصر يخلق هوية للمجتمع – دائمة، أي أنها تبقى عبر الأجيال وتتجاوز الجوانب المؤقتة للحياة اليومية. بهذا المعنى، يمكن للعلاقات الثقافية والحوار بين الثقافات بين الشعوب أن تخلق أساسا للثقة والاحترام المتبادل يتجاوز السياسة اليومية المتغيرة وإعادة التوجيه باستمرار. لن تنجح بداية جديدة في العلاقات بين العالم الغربي والعالم غير الغربي إلا إذا تم ضمان هذا الاحترام الأساسي، الناتج عن الاعتراف المتبادل بالهوية الثقافية. إضافة إلى هذا، إذا استمر المرء في إعطاء الأولوية لمصالح السياسة والأعمال ووضع الثقافة جانبا، فإن الصراع الجامح على السلطة سيستمر في ظل ظروف العولمة ولن ينتهي الصراع المسلح على المصالح.

أقوى الدول الغربية ليست ذات مصداقية

إن أقوى الدول الغربية اقتصاديا وسياسيا ليست ذاتٍ مصداقية في سياستها لـ«تصدير» الديمقراطية. أولا، تقيس بمعايير مزدوجة وتشير بالأصابع إلى «النقص» الديمقراطي فقط حيث تسمح به مصالحهم الإستراتيجية والاقتصادية. بتعبير آخر: إذا رأت بلدا كمنافس لها في معركة القوة العالمية أو إذا كان هذا البلد متحالفا مع منافس جيوسياسي للغرب، فإنها تسعى إلى الإشارة بالأصابع لعجزه الديمقراطي، وبالتالي تطالبه بالقضاء على هذا النقص. والواقع أن الأمر يتعلق بزعزعة الاستقرار السياسي من أجل حماية المصالح الغربية. كان هذا واضحا أيضا، على سبيل المثال، في «الثورات الملونة Color Revolutions» في أوروبا الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة. ثانيًا، للدول التي تسعى بقوة لتصدير الديمقراطية في الغالب نقص في الديمقراطية في بلدانها أيضا، من ناحية، لأن سياستها الخارجية غير ديمقراطية (أي محكومة تماما بسياسات القوة)، ومن ناحية أخرى، لأن نظام الدولة الداخلي الخاص بها محكوم من طرف أقلية (حكم مجموعات المصالح القوية) أكثر من كونه نظاما حقيقيا.

الديمقراطية في الغرب والمشاركة السياسية

لا يحق للأنظمة السياسية الغربية أن تدعي شرعية عالمية لنفسها. إن الديمقراطية، كما تمارس في أوروبا والولايات المتحدة، هي نتيجة لظروف وتطورات تاريخية محددة في العالم الغربي، لا يمكن نقلها بحذافيرها إلى مناطق أخرى من العالم، ذات ظروف وقيم اجتماعية وثقافية مختلفة للغاية. في الواقع، يُظهر النموذج الغربي للديمقراطية في الغالب شكلا من أشكال تنظيم الأوليغارشية، لا يسمح للناس بالمشاركة في القرارات السياسية إلا على نطاق محدود للغاية. وعادة ما يكون للتكتلات الاقتصادية والشركات الدولية وزن أكبر من المواطنين، كما اتضح من خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. وقد أشار في وقت مبكر – عام 1961 – الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته أيزنهاور إلى مخاطر «المجمع الصناعي العسكري» على الديمقراطية – وهو مثال نادر حقا للنقد الذاتي للسلطة السياسية!

الديمقراطية الحالية مجال لهيمنة جماعات الضغط ومجموعات المصالح

يساء فهم فكرة الديمقراطية في الغالب، بل يتم نفيها، في الفلسفة والعلوم السياسية الحديثة. هناك قدر كبير من الالتباس في المصطلح بشكل عام. على الرغم من أن المصطلح اليوناني «الديمقراطية» يعني حكم الشعب لنفسه بنفسه، فإن الديمقراطية تُفهم اليوم في الغالب على أنها نظام حكم على الشعب. يتم تعريف الديمقراطية في جميع الدول الغربية تقريبا على أنها ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية، مما يعني أن الأعضاء المنتخبين من قبل الشعب يسنون القوانين باسم الشعب لفترة زمنية معينة، ولكن دون التقيد بتعليمات من الشعب، فينطبق ما يسمى بالولاية «الحرة» وليس «الإلزامية» (حيث تشير الحرية إلى حرية عضو البرلمان في أن يقرر وفقا لتقديره الخاص، وليس حرية الشعب). تستند نظرية الديمقراطية الحالية على الوهم القائل بأن البرلماني قادر بشكل مثالي على تمثيل الإرادة الجماعية للشعب، وليس إرادته الخاصة أو إرادة حزبه. لكن ما ينتج عن هذا في الواقع هو هيمنة جماعات الضغط ومجموعات المصالح. ومع ذلك، يُصر المرء على تسمية هذا الواقع الأوليغارشي الفعلي بمصطلح «الديمقراطية»، لأن لهذا طابعا قانونيا أقوى تجاه السكان أكثر من المصطلح الفعلي «الأوليغارشية» أو «البلوتوقراطية Plutokratie». لذلك يمكن للمرء أن يقول إنه في الدول الغربية تم تفسير مبدأ الديمقراطية بشكل مضلل منذ البداية، لأن الديمقراطية بمعناها الضيق لا يمكن أن تكون إلا نظاما مباشرا، وليست نظاما لاتخاذ القرارات التمثيلية، وهذه حقيقة تم قمعها / كبتها للأسف في أوروبا منذ روسو. ربما تكون سويسرا، التي تمارس نظاما مختلطا من الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، هي الاستثناء الوحيد الملحوظ في أوروبا.

مبادرة هانس كوكلر من أجل أمم متحدة ديمقراطية

انبثقت اللجنة الألمانية من أجل أمم متحدة ديمقراطية من المبادرات التي أطلقتها المنظمة العالمية للتقدم التي أترأسها وغيرها من المنظمات غير الحكومية بعد انتهاء الحرب الباردة. وأقصد هنا قبل كل شيء المؤتمرين الدوليين حول إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة («مؤتمرات حول أمم متحدة أكثر ديمقراطية» CAMDUN)، كان الأول في نيويورك عام 1991، ونُظم الثاني عام 1992 في مقر الأمم المتحدة بفيينا.

في وقت مبكر من عام 1985، في الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة، قمت بتنظيم ندوة في نيويورك – بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة – حول «الديمقراطية في العلاقات الدولية»، وقد تم نشر نتائجها من طرف المنظمة العالمية للتقدم. وقد كانت هذه هي المرة الأولى في العالم التي تمت فيها صياغة فكرة مفادها أن مبدأ الديمقراطية المقبول وطنياً لا يمكن أن يدعي المصداقية إلا إذا تم استخدامه أيضا في العلاقات بين الدول، أي عالميا. ولم تتمكن الأمم المتحدة حتى الآن من المضي قدما في هذا الشأن، حيث لا تزال العلاقات بين الدول تحددها آليات سياسة القوة، أكثر من هذا ترى الدول الأعضاء الأقوى أن موقعها المتميز – أو تفوقها على الدول الأخرى – مُعرّض للخطر من خلال إدخال القواعد الديمقراطية للعبة على أساس الشراكة المتساوية. والاقتراح الذي وضعته اللجنة الألمانية (KDUN) الذي ذكرتم قبل قليل لإنشاء جمعية برلمانية للأمم المتحدة لم يتم تنفيذه أيضا لهذه الأسباب، على الرغم من أن مثل هذه الهيئة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ممكنة كهيئة استشارية للجمعية العامة للأمم المتحدة. لا ينبغي إغفال كون الجمعية العامة في شكلها الحالي ليست هيئة ديمقراطية – وليست «برلمانا عالميا» – ولكنها مجموعة من ممثلي الحكومات الملزمين بالتعليمات.

وفي كتابي «إجراءات التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة» (1991)، تطرقت لكيفية التصويت في هذا المجلس، حيث تُنتهك القواعد الخاصة بإجراءات التصويت في مجلس الأمن مبدأ أساسيا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو «المساواة في السيادة بين الدول» (المادة 2، الفقرة 1)، وبالتالي فإن هذه القواعد غير ديمقراطية. يتألف مجلس الأمن من 15 عضوا، خمسة منهم من «الأعضاء الدائمين». تكون تسعة أصوات من أصل خمسة عشر مطلوبة للمصادقة على قرار ما. ومع ذلك، فإن القرارات لا تكون صالحة إلا إذا وافق جميع الأعضاء الدائمين عليها. وهذا يعني بأن مجلس الأمن لا يمكنه أن يقرر أي شيء بشأن المسائل المهمة للسلام العالمي، لو كان ضده عضو دائم واحد. وهذا يعني أيضا بأنه بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن التدابير القسرية (مثل العقوبات الاقتصادية)، لا يمكن رفع هذه التدابير طالما كان هناك عضو دائم واحد ضد ذلك. ويمكن ملاحظة ما يعنيه هذا بشكل ملموس في مثال العراق، حيث تم التمسك بالعقوبات الشاملة لأكثر من 12 عاما، إلى أن تخلت الولايات المتحدة، التي قامت بغزوها غير الشرعي للبلاد وغيرت حكومتها، ولم تكن تلك العقوبات إلا انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان من طرف الولايات المتحدة. لا يمكن تصور وجود دستور غير ديمقراطي للمنظمة العالمية، ولا يمكن تصور وجود تناقض كبير بين الفكرة والواقع. وفقا للميثاق الأممي، ينطبق مبدأ المساواة في السيادة على جميع الدول، ولكن في أقوى هيئة في المنظمة، مجلس الأمن، حيث يكون السلام والحرب على المحك، فإن خمس دول تكون «أكثر تأثيرا» من جميع الدول الأخرى. وبما أن هذه الدول، كما وضحت سابقا، يمكنها أيضا تعطيل جميع الإجراءات لتطبيقها على نفسها إذا شنت حربا، فإن إجراءات التصويت في مجلس الأمن تعني في النهاية نظاما فوضويًا، تكون فيه القوة فوق القانون. بالإضافة إلى هذا، ليس هناك أي عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين من إفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو جنوب آسيا أو جنوب شرق آسيا أو المنطقة العربية أو الإسلامية. فعندما يتعلق الأمر بتوازن القوى في مجلس الأمن، فإن هذه المناطق ليست ممثلة تمثيلا ناقصا فحسب، بل إنها غير ممثلة بشكل فعال.

هانس كوكلر

لهذه الأسباب لم تنجح الديمقراطية المطبقة بمجلس الأمن في «فرض» القانون الدولي

يتم تعريف المعيار القانوني من خلال حقيقة وجود آليات محددة بوضوح لتنفيذه، وهي إلى ذلك آليات تنطبق بشكل عام على الكل. وعلى عكس القانون المحلي / الوطني (حيث توجد قواعد ملزمة للجميع بالإضافة إلى هيئات قضائية مستقلة يمكنها فرض عقوبات في حالة انتهاك القواعد)، فإن مثل هذه الآليات تكاد تكون غائبة تمامًا في القانون الدولي. هناك نظام شامل من القواعد، في «القانون الدولي العام» وفي القانون الدولي العرفي، وفي ميثاق الأمم المتحدة وفي عدد كبير من المعاهدات الدولية مثل المعاهدتين العالميتين لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن نظام المعايير هذا لا يتوفر على نظام فعال لتنفيذه. لا يمكن لمحكمة العدل الدولية (ICJ) في لاهاي أن تحكم إلا إذا خضعت الدول صراحة لولايتها القضائية، وإلا فإنها لا تستطيع إعطاء «آراء استشارية» إلا عندما يُطلب منها ذلك. وكما أوضحت سابقا، لا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل شيئا حيال انتهاك الحظر الدولي للعنف إذا كان أحد الأعضاء الدائمين ضده. ولا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية اتخاذ إجراءات ضد السياسيين المدانين بارتكاب جريمة دولية. جرائم حرب. إذا كان مجلس الأمن لا يريد ذلك. وليس هناك أي وهم هنا: إن أقوى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ستستخدم حق النقض ضد تكليف المحكمة الجنائية الدولية بمقاضاتها عندما تشن هي نفسها حربًا عدوانية على دول أخرى. وهذا يعني: طالما أن القوانين الأساسية (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وما إلى ذلك) لم تتغير، فإن سيادة القانون الدولي ستظل مجرد وهم. وكما وضحت ذلك سابقا، لا يمكن تغيير النظام الأساسي في ظل الظروف الحالية. ليست هناك طريقة ديمقراطية للقيام بذلك، بسبب قانون الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن كل تغيير في ميثاق الأمم المتحدة (وأيضا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية) يستلزم موافقة الأعضاء الدائمين.

لاستخدام القوة العسكرية

القوى العظمى تلجأ إلى المبادئ الأخلاقية فقط كذرائع

بالنسبة للولايات المتحدة، كانت «حقوق الإنسان» دائما ذريعة عندما يتعلق الأمر بتأكيد مصالح قوتها السياسية على المستوى العالمي. يعلمنا تاريخ ما يسمى بـ «التدخل الإنساني» منذ القرن التاسع عشر أن القوى العظمى تلجأ دائما إلى المبادئ الأخلاقية السامية عندما تكون في حاجة إلى ذرائع لاستخدام القوة العسكرية. والولايات المتحدة هي أفضل مثال على هذه «الميكافيلية الإنسانية» في العالم الغربي. لم يكن «النموذج الأمريكي»، كما يحلو للأمريكيين تسميته، ذا مصداقية منذ البداية. تأسست الدولة على أساس حرمان السكان الأصليين من جميع الحقوق وسلبهم أرضهم، وكان الازدهار مبنيًا إلى حد كبير على استعباد السكان الأصليين، وآخرين تم شراؤهم في إفريقيا. بالإضافة إلى هذا الرهن الاستعماري، ينبغي ألا يغيب عن البال بأن الولايات المتحدة كانت حتى الآن الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية – ليس ضد أهداف عسكرية – بل ضد السكان المدنيين في مدينتين. ووفقا لوجهة نظر اليوم، فإن استخدام الأسلحة النووية هو الحالة الكلاسيكية لإرهاب الدولة. وبهذا فإن التدخلات التي تمت باسم حقوق الإنسان في دول العالم العربي والإسلامي كانت حروبا عدوانية مخالفة لميثاق الأمم المتحدة. وهكذا فقد النموذج الأمريكي مصداقيته.

إن تدفقات اللاجئين نحو أوروبا في السنوات الأخيرة هي نتيجة لسياسة واسعة النطاق لزعزعة الاستقرار من قبل الولايات المتحدة وحُلفائها في الشرقين الأدنى والأوسط. لقد دمّرت التدخلات العسكرية النظام الاقتصادي والاجتماعي في دول مهمة في هذه المنطقة الحساسة من الناحية الجيوسياسية وخلقت فراغا سياسيا كبيرا. والنتيجة، كما يقول الأمريكيون، هي ما يُعرف بـ«الدول الفاشلة failed states». لقد اضطر عدد لا يحصى من الناس في هذه البلدان إلى دفع ثمن هذه السياسة الحربية بالموت أو بخسارة وطنهم وكل ما لديهم. وحتى الآن، لم تحاسب أي سلطة دولية مرتكبي ومسببي هذه المعاناة، ويد الأمم المتحدة مقيدة في هذا الصدد بسبب الفيتو الأمريكي.

ولا بد من قول شيء مهم بوضوح شديد: ليست القوة العظمى الأمريكية هي المسؤولة الوحيدة. كل الدول التي دعمت التدخلات في هذه الدول عسكريا ولوجستيا وسياسيا هي مسؤولة أيضا. ويشمل هذا قبل كل شيء دول الاتحاد الأوروبي نفسه باعتباره طرفا فاعلا دوليا. وعليه الآن أيضا تحمل عواقب أفعاله وأن يتعامل مع تدفقات اللاجئين التي تَسبّب وساعد في إحداثها. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي ملزم بمراعاة المبادئ الإنسانية التي أعلنها بنفسه والتي حث عليها مرارا وتكرارا في جميع أنحاء العالم. بالمناسبة، يكون النفاق في أوجه عندما يصر الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، على مطالبة تركيا باحترام التزاماتها الإنسانية – التي تحددها أوروبا من جانب واحد – ولكن في نفس الوقت تطالبها أن توقف تدفق اللاجئين والمهاجرين على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، يتبين أن الالتزام بـ«القيم الأوروبية المشتركة» مجرد كلام. يلوم الاتحاد الأوروبي الآخرين على عدم الالتزام بهذه القيم، لكنه لا يمكنه الاتفاق داخليا على تطبيق ثابت لها عند التعامل مع مشكلة اللاجئين والهجرة.

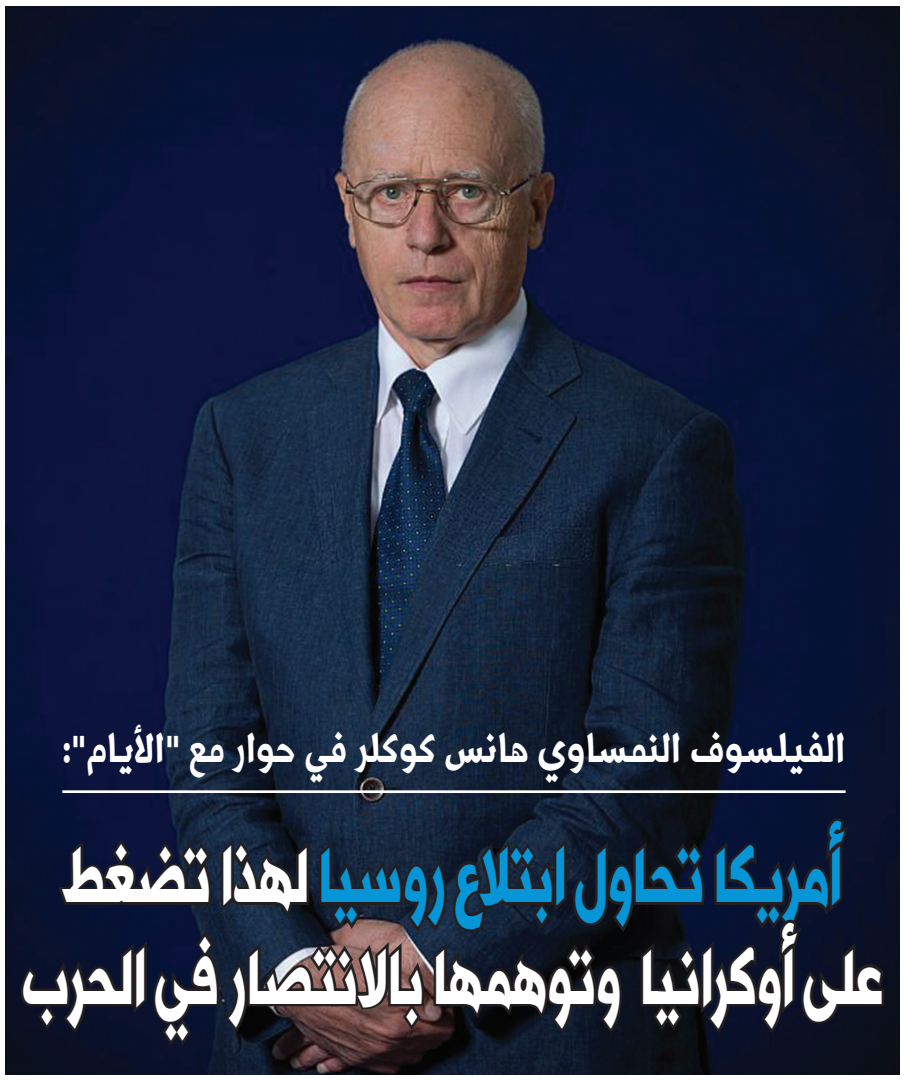

الفيلسوف النمساوي هانس كوكلر في حوار مع "الأيام":

أمريكا تحاول ابتلاع روسيا لهذا تضغط على أوكرانيا وتوهمها بالانتصار في الحرب

يعتبر هانس كوكلر مفكرا وفيلسوفا نقديا، يناهض المركزية الغربية ويناصر الشعوب المستضعفة، ويناضل على الأرض في محاولة لإقامة حوار حضاري بين الثقافات، من أجل قيم السلم والعدالة والحرية والديمقراطية الحقة، وهو هنا في هذا الحوار يشرح الخريطة العالمية وبُعد الصراع الحضاري الذي يجعل الغرب يفرض هيمنته بالقوة العسكرية على كل شعوب العالم، معتبرا ثقافته هي الوحيدة الممكنة وعلى الآخرين اتباعها، وإلا فهم إرهابيون وبربريون وخارجون عن السيطرة ويهددون السلم العالمي.

حاورته : زينب مركز

zaraaa10@hotmail.fr

نعيش اليوم على إيقاع حرب نوعية، كيف ترون أزمة روسيا وأوكرانيا، هل نحن بصدد العودة إلى حرب باردة وقودها الطاقة والغذاء بعد السلاح، ومحركها السيطرة على العالم وضحاياها من البلدان الفقيرة؟

■ المشكل في النزاع الأوكراني الروسي هو محاولة الغرب، وبالخصوص أمريكا والاتحاد الأوروبي، محاصرة روسيا جغرافيا واقتصاديا وسياسيا، ومحاولة إيصال الأسلحة الثقيلة بما في ذلك الأسلحة النووية إلى الحدود الروسية، والسعي لإدخال أوكرانيا في حلف الناتو..

من هذا المنطلق، يمكن تأويل الأزمة الروسية الأوكرانية كاستراتيجية عسكرية تهدد روسيا بالتأكيد. والمشكل الحقيقي في كل هذا، هو أن الغرب بُلح على إطالة هذه الأزمة ويساعد أوكرانيا بكل الوسائل المتاحة لكي تنتصر في هذه الحرب. وبهذه الطريقة في التدخل في الشؤون الأوكرانية لا يترك الغرب أي إمكانية لبداية مفاوضات سلم حقيقية. وهي مفاوضات لا تهمها أصلا بقدر ما تهمها محاولة إضعاف روسيا. الهم الأساس لأمريكا هو محاولة ابتلاع روسيا ويتجلى ذلك في الضغوط المستمرة على أوكرانيا وإيهامها بأنها قادرة على الانتصار في هذه الحرب لأن الدعم العسكري واللوجستيكي والمالي لأوكرانيا من قبل الغرب كفيل في نظره بدفع أوكرانيا لكي تنتصر.

فالوضع الحالي والاستراتيجية التي تتبع في هذه الحرب من طرف الغرب، هي الدعم اللامشروط لأوكرانيا على كل الأصعدة وفي كل الميادين بما في ذلك محاولات الضغط على روسيا بفرض عقوبات اقتصادية بدءا من حظر استيراد الغاز والبترول الروسي من طرف الدول الأوروبية، إلى التضييق على كل ما له علاقة بالمنتوجات الروسية بل فرض عقوبات على شخصيات روسية بما في ذلك الفنانين والفنانات والمفكرين والطلبة الذين يعيشون في أوروبا على الرغم من أنهم بعيدون كل البعد عن السياسة وتتم ملاحقتهم في أوروبا وإجلاؤهم من أراضيها فقط لأنهم روس.

والمفارقة الكبرى هي أن أوروبا لا تعي التهديد الحقيقي والخطورة الفعلية لهذه الحرب عليها، ذلك أن أمريكا لا تتضرر مباشرة من هذه الحرب لأنها جغرافيا بعيدة عن روسيا، ولأن فاتورة هذه الحرب لربما تُدفع بالكامل من طرف الأوروبيين أنفسهم. علاوة على هذا فإن التهديد الحقيقي حتى وإن كان محتملا فقط، أي استعمال السلاح النووي، فهو يهم الأوروبيين بالخصوص لأن مخاطر حدوثه ستكون له عواقب جد وخيمة في أوروبا، سواء على صعيد الضحايا في الأرواح أو المساس بالبيئة والخيرات الطبيعية التي قد تذهب سدى، إذا حدث اشتباك نووي.

ما السبب الحقيقي في تقديركم الذي يدفع أمريكا إلى كل هذا الجنون غير محسوب العواقب؟

■ السبب الحقيقي، إذا كنت أفهم الأمور بعض الشيء، يكمن في استشعار الغرب وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية خطورة إرهاصات ظهور أقطاب جديدة في العالم، وفقدانها أو خسارتها للوضع المريح الذي توجد فيه كقوة عظمى تتحكم في إدارة العالم كما يحلو لها، فالتحالفات التي قد تظهر أثناء أو بعد هذه الحرب تهم أساسا التعاون بين روسيا والصين مثلا، بل إن هناك دولا أخرى تتحين الفرص لتنضم إلى أي قطب قد يقوم كتركيا مثلا والهند. وهذا هو بالضبط ما تخشاه أمريكا وبالخصوص خوفها من انهيار الدولار وصعود التعامل بعملات أخرى أو حتى إعادة بناء اقتصاد العالم على التبادل بين الدول بعملاتها الوطنية.

ألا ترون أن أمريكا تحشد وتطيل الصراع القائم بأوكرانيا التي تخوض عبرها حربا ضد روسيا؟

■ في الحقيقة، هناك من يبيع لأوكرانيا في هذه الأزمة وهم إمكانية انتصارها على روسيا، بل يحاول الغرب كما سبقت الإشارة إلى ذلك، الضغط عليها للاستمرار في المواجهة. والواقع أن الأمر هو مجرد خيال لأن الحرب التي تدور رحاها الآن تتعلق بأكبر قوة نووية في العالم على الإطلاق حسب علمي، لأن روسيا تمتلك ترسانة نووية أكبر مما تمتلكه أمريكا نفسها. وأكثر من هذا، تمتلك حاملات صواريخ فائقة السرعة من الممكن أن تصل إلى أمريكا في وقت وجيز، وبهذا الصدد سبق لهنري كسنجر أن حذر من تبعات هذه المخاطرة أو المغامرة، لأن اندلاع حرب نووية . وهي محتملة . أو فقط حدوث خطأ في تأويل رسالة

> أمريكا تحاول ابتلاع روسيا لهذا تضغط على أوكرانيا وتوهمها بالانتصار في الحرب

ملغمة كما حدث في حرب أمريكا مع كوبا، قد يسبب موت الملايين، وهذه التضحية بالبشر مرفوضة أخلاقيا.

لذا، يجب على الساسة الغربيين وبالخصوص الأوروبيين منهم الرجوع إلى استعمال العقل ولا أعني العقل الأداتي، بل العقل النظري لمحاولة التحكم في الأمور والابتعاد عن هذه الحرب النفسية للتجنيد، ليس فقط أوروبا بل كل البشرية. أمور هي في الواقع في غنى عنها إن رجع المرء إلى منطق التفاوض والدبلوماسية والحوار السياسي والإنصات إلى الآخرين.

في اعتقادي، يجب أن يكف الغرب عن تغذية أوكرانيا بسياسة. وهمية فمثلا إيهام رئيسة الاتحاد الأوروبي الحالي أوكرانيا بالتحاقها بالاتحاد هو دليل قاطع على سياسة الوهم التي تستهلكها أوكرانيا الآن. والمنطقي هو محاولة الرجوع إلى الوسائل السلمية لحل هذا النزاع والتوسط بين الفرقاء في هذه الحرب كما حدث مثلا في توسط الرئيس التركي الطيب رجب أردوغان الذي جمع مباشرة وزيري خارجيتي الدولتين لمرتين في أنطاليا وفي أنقرة. إن محاولات التوسط هذه مهمة للغاية لأنها الوسيلة المثلى لإيقاف هذه الحرب التي لا يستفيد منها لا الشعب الأوكراني ولا الشعب الروسي ولا أي شعب أوروبي ولا حتى أي شعب في العالم.

ما حدث في هذين اللقائين قرّب وجهات نظر الطرفين وكانت أوكرانيا مستعدة للتخلي عن رغبتها في الانضمام إلى حلف الناتو كما كان ذلك مقررا في معاهدة سابقة بين البلدين، ومستعدة للتفاوض المباشر مع الرئيس الروسي بوتين، لكن الغرب لم ينظر إلى مثل هذا التوسط بطريقة إيجابية بل استمر في إيهام أوكرانيا بالانتصار في الحرب.

على خلاف ما سماه صموييل هينتغتون صراع الحضارات وما بشر به فوكوياما بنهاية التاريخ، تبشرون وتطالبون بحوار الحضارات، كيف تفسرون هذا النزاع القائم في العالم اليوم؟

■ بالنسبة لمبدأ الحوار بين الحضارات، فإن ما كان معمولا به سابقا قبل انهيار المعسكر الشرقي هو أن الدول الأخرى كانت لديها إمكانية لاختيار قطب من الأقطاب لربما بسبب توجهاتها السياسية أو اختياراتها الأيديولوجية. وكان الحوار يتم في كل معسكر على حدة، وكانت شروطه مخالفة تماما لشروط الحوار الحضاري والثقافي بين الشعوب والأمم الحالية، فالقطب الأحادي يوهم العالم بأن ثقافته هي الثقافة الوحيدة الممكنة وعلى كل شعوب الأرض أن تتبعها، بمعنى أن تختار كل ما تقترحه في كل ميادين الحياة، وبمعنى واضح وصريح، فرض ثقافة أحادية وهذا الفرض في حد ذاته غير مقبول ولا يسمح بل لا يشجع البتة على أي حوار لأنه في العمق ليس حوارا بل إملاء لا يمكن أن يقبل به أي عاقل، وبما أنه مفروض بالقوة فإن الشعوب الأخرى بسبب أنها ضعيفة لا يمكنها أن تقاوم هذا المد الإمبريالي في الحوار ذاته لأنها لا تتوفر على أية إمكانيات تمكنها من ذلك.

الخطير والاستثنائي اليوم والذي يدعو للتأمل بل للنقض هو أن الغرب في عز جنون عظمته أوهم العالم بقضية صراع الحضارات، وفي العمق هو صراعه من أجل القضاء على الحضارات الأخرى والإبقاء على ما يعتقد أنه حضارته، وفي استشعاره بأنه خسر معركة الضغط على الأمم الأخرى للقبول غير المشروط لنمط حياته وثقافته، بدأ حروبا حقيقية وليس صراعات فقط ضد دوائر ثقافية بعينها، وأعطي هنا مثالا على ذلك بحربه الشرسة واللا قانونية ضد العراق وسوريا وليبيا ودول عربية وإسلامية أخرى، موهما العالم بأن هذه الدول لا تحترم ما يعتبره أو يريد أن يوهم الجميع بأنه جزء لا يتجزأ من حضارته، وأقصد هنا مثلا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحقوق الدينية والسياسية. والواقع أنه استعمل هذه المبررات ذاتها ليغتصب ثقافة شعوب أخرى لم ترضخ أو لم ترض بالرضوخ لمنطق الخضوع إلى ثقافته أحادية الجانب. والنتيجة الواقعية التي انتهت إليها هذه السياسة هي أنها خرّبت شعوبا بأراضيها وثقافاتها وحضاراتها وماضيها ومستقبلها، فعوض تحقيق الحرية التي وعد بها الغرب والمساواة وحقوق الإنسان وتقسيم الخيرات، ترك وراءه الخراب إلى حد الساعة. وما نلاحظه حاليا هو زعزعة منطقة بأكملها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، بل أيضا بشريا، بهروب ملايين الناس من بلدانهم، بسبب الحروب ليعيشوا في المهجر في ظروف صعبة جدا إنسانيا وماديا وثقافيا. بمعنى ما، فإن أطروحة صدام الحضارات هي في العمق شبيهة بالنبوءة الدينية وكأن فوكوياما نصّب نفسه نبيا للسياسة الغربية الهمجية في طحن الشعوب الأخرى، وهي تُشبه النبوءة الدينية لأنها حملت في وقتها على الأقل بالنسبة للغرب أمل السيطرة الحقيقية على كل الأرض.

إذن، كيف تنظرون إلى آفاق الحرب الدائرة على الأراضي الأوروبية اليوم؟

■ أرى بأن الأزمة الحالية أو الحرب الدائرة على الأراضي الأوربية إلى حد ما هي إمكانية للحد من غطرسة الغرب وإيقافه عند حدوده، ليس فقط الطبيعية بل الثقافية والحضارية. ففي وسط هذا الصراع القائم أصبحت الشعوب نوعا ما واعية بأن عليها أن تختار الآن وليس غدا، الجانب الذي يتشكل بالتأكيد تدريجيا وعلى المدى القصير بكثير من التنوع، وهذا يعني أيضا في العمق على المدى الطويل وصول القطب الأحادي الجانب إلى نهايته وصعود أقطاب بديلة للمشاركة في بناء أو تشكيل عالم آخر ممكن.

هناك تحول نحو خلق إله أو دين جديد اسمه التقنية. إلى أي حد يمكن اليوم أن تكون النظرة الأخلاقية ممكنة ونحن نتجه نحو الذكاء الاصطناعي والانتشار النووي والتحكم في الزمان والمكان الذي يحضن الكائن والوجود البشري؟

■ نعم، يمكن للمرء أن يقول بأن التكنولوجيا أصبحت اليوم نوعا من الدين، حتى وإن كان هذا الاعتقاد في عمقه الحقيقي خيالا وابتعادا عن الواقع الفعلي الذي نعيشه. صحيح أن التكنولوجيا ساعدت الإنسان لكي يحسن ظروف عيشه في هذا العالم على أصعدة كثيرة ومنها بالخصوص إتاحة الفرصة له ليعيش بطريقة أفضل بالمقارنة مع إنسان العصر قبل التكنولوجي، سواء في ما يتعلق بما يستهلكه كتغذية أو في ما يحتاجه في حياته اليومية العادية، وحتى في إمكانيات الترفيه والترويح عن النفس، لكن الخطر الحقيقي للتكنولوجيا يكمن في المستوى الرهيب الذي وصلت إليه البيولوجيا التكنولوجية، لأن عواقب ما يوهم المرء بأنه تقدم في هذا الميدان لا يمكن التنبؤ بها، فالبيولوجيا كعلم لم يعد يهمه أي شيء آخر إلا تجريب كل ما هو ممكن، وبالخصوص التجارب المخبرية على الجينات ومحاولة صناعة الإنسان مخبريا، كما يحدث في ميدان التجارب الجينية على الحيوانات، بحيث أصبح الآن ممكنا خلق أنواع جديدة من الحيوانات مخبريا، والاستنساخ ما هو إلا بداية الطريق. وإذا وصل الأمر إلى حد استنساخ بشر فإن العواقب التي تترتب عن هذا الأمر لا يمكن أن تخطر على بال ولا يمكن للمرء أن يتنبأ بمصير الإنسان كإنسان.

المشكل الحقيقي الذي أراه في العمق هو تهديد الديمقراطية التي تأسست على مبادئ أخرى لأن التدخل في جينات البشر قد يؤدي عاجلا أو آجلا إلى التلاعب بإرادة الناس واختياراتهم السياسية وتطويعهم جينيا لقبول كل القرارات التي تتخذ دون أية مقاومة أو نقد عميق للممارسة السياسية، بمعنى آخر أرى في التدخل المباشر في الجينات محاولة إنتاج إنسان لا يطلب منه أن يفكر ويحلل ويتأمل ويرفض أو يقبل، بقدر ما هو مطالب بالاستهلاك وطاعة أولياء الأمر، أي الرجوع إلى نوع من حكم الفرد الواحد والتحكم في رقاب العباد.

أخلاقيا أرى بأن مشكل التدخل البيولوجي في الجينات يقوم أساسا على محاولة سلب الإنسان من إرادته وملكة الحكم فيه لكي لا يميز بين الخير والشر إلى درجة أنهما قد يصبحان شيئين عاديين بالنسبة له، وأرى بأن مهمة الفلسفة هي بالضبط مساءلة هذه التطورات وعدم الرضوخ لمنطقها المتمثل في التجريب ما يمكن بغض النظر عن تبعياته الأخلاقية والإنسانية.

كيف ترون الأزمة الحالية العالمية خاصة بعد الوباء المعولم وما يحدث من هيمنة استثنائية للغرب؟

■ الأزمة الحالية تذكرنا بما حدث في اليونان منذ قرون طويلة، ذلك أن «إسبرطة» كانت هي القوية اقتصاديا والمهيمنة عسكريا، وبعد اندلاع الحرب بينها وبين «أثينا» لم تكن مستعدة للتضحية بسلطتها، لذلك دامت الحرب بينهما لمدة طويلة إلى أن استطاعت أثينا في ذلك الوقت الانتصار في الحرب، وبالتالي انتزاع الصدارة وفرض هيمنتها على اليونان. هذا بالضبط في اعتقادي ما يحدث الآن، فهناك قوة عالمية لا تريد لا اقتسام السلطة لتسيير العالم ولا ترك العالم يعيش في سلام، لأن منطق القوة لا يؤمن بالتنازلات ولا بالمفاوضات بل فقط بمنطق الغلبة والانتصار. والمشكل الحقيقي الآن هو أن القوة العظمى تقود حلفاءها الأوروبيين إلى الهاوية إن بوعي أو دون وعي، بل تقود العالم بأسره إلى مستقبل لا يمكن التنبؤ بنوعية تشكيله، لأن الأمر لا يتعلق بمدن صغيرة كما كان الماضي في الماضي بل بأمم وشعوب كثيرة.

بالمقارنة مع الحروب التي عرفتها البشرية من قبل، وكما قلت في ما سبق فإن الخطر الحقيقي، على الرغم من أن الكثير من المحللين يستبعدون ذلك، هو استعمال السلاح النووي، وإذا حصل ذلك فإن ساحة المعركة ستكون هي أوروبا والنتيجة الحتمية لذلك ستكون هو التدمير الكامل لأوروبا وربما تنحيتها بالمرة.